

قانون لا

ولا ولا يتكلم

■ لا أدري ما الذي يعنيه أن يكون هناك قانون ينظم جانباً من حياتنا، وأن يكون هناك هيئة أو تكوين مؤسسي يناط به القيام بدور المنظم لهذا الجانب أو ذاك استناداً إلى القانون.. إذا لم يكن هناك ترجمة حقيقية لمضمون هذا القانون، وتفعل مرسوم لعمل ذاك التكوين المؤسسي.

ونزيد عجا عند ملاحظة حالة من التماهي في التعامل بعيداً عن القانون والاعتماد على مبدأ «العادة» تماماً مثل هذا الذي نلاحظه من



واديح العبيسي

أشهر ماضية من خلال الإعلان عن مكونات حزبية جديدة تضاف إلى قائمة الأحزاب اليمنية في الساحة، البارز فيه أي الإعلان هو هذا التماهي المجرى في طريقة الظهور بين (إعلان) رسمي من لجنة شؤون الأحزاب وبين (إشهار) لم تقل فيه اللجنة كلمتها بعد، والنتيجة إن الشكليات يمارسان عملهما بصورة طبيعية ورسمية.

ما نفهمه أن الدستور كفل لأي جماعة حق تأسيس مثل هذه الكيانات ليحيى القانون بقاصيل ومحددات واضحة بل واشترطت لتأسيس أي حزب، بالتالي لا نعلم ما هي الصيغة القانونية لظهور الأحزاب لم تمر عبر بوابة لجنة شؤون الأحزاب للحصول على تصريح المزاولة. خلال الأشهر الماضية أعلنت اللجنة عن رسمية عدد من الأحزاب تقدمت إليها بطلب التأسيس ووجدت أن أدبيات وأوليات هذه الأحزاب منماشية مع القانون من بين عشرات الطلبات.. فإذاً عن تلك التي تعلن عن نفسها بعيداً عن هذا كله وبعيداً عن إخضاعها لما يشترطه القانون لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي؟! ثم كيف يجري بعد ذلك التعامل مع الجميع بصورة رسمية ومتساوية؟

وبافتراض أن عملية الإشهار هي أيضاً صيغة قانونية مع ضرورة الحصول بعده على الترخيص -وهذا ما لم يتضمنه القانون- فمعنى هذا أن رد اللجنة عند تقديم الطلب إليها لابد بالضرورة أن يكون بالموافقة على التأسيس والاعتراف بالحزب أو التنظيم بغض النظر عن أي مطابقة لما حدده القانون طالما وقد صار موجوداً في الساحة.

ولو استعرضنا ظهور الأحزاب منذ العام ٩٠م لوجدنا الأمر من حينها يسير وفق هذه الآلية الغربية وإن حصلت جميع الأحزاب الـ ٢٢ في النهاية على تصريح المزاولة.. بل إن هناك ما هو أكثر ابتداءً في التجربة اليمنية وهو أن الأحزاب لم تعقد حتى مؤتمرها التأسيسي الأول من حينها وبالتالي فهي كما نفهم لا تزال تحت التأسيس صحيح أن تأسيس الأحزاب في جوهره ظاهرة صحية من باب القول بممارسة ديمقراطية وتعددية حزبية مع أن ذلك ينطبق أيضاً حال وجود حتى أربعة أحزاب فقط إلا أن التعامل مع هذه الظاهرة بمثل هكذا طريقة غير منضبطة ولا ترسخ أي نظام في هذا الموضوع هو مؤشر سلبي ولا يرفع من قيمة التجربة بقدر ما يحط منها.. فالأحزاب قوامها وتأسيسها ونشاطها في وادي والقانون في واد آخر.

walabsi@gmail.com



تباينات على طاولة التجديد «الشعبي العام» يستعد لمؤتمره الثامن

■، أقرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام تشكيل لجنة تحضيرية تتكون من اللجنة العامة ورؤساء الفروع في المحافظات للإعداد والترتيب لانعقاد المؤتمر العام الثامن. وأوضح رئيس الدائرة الإعلامية للحزب طارق الشامي بأن «المؤتمر الثامن انتخابي بدرجة رئيسة حيث سيتم انتخاب قيادة جديدة للحزب، كما سيتم استحداث هيئات جديدة على مستوى المحافظات وعلى المستوى المركزي».. وأكد بأنه «ستكون هناك خطوات باتجاه إصلاحات ومعالجة الإختلالات الموجودة، وسيناقش المؤتمر تعديلات

النظام الداخلي وبرنامج المرحلة المقبلة».. وذكرت مصادر بأن هناك تباينات في الطروحات داخل المؤتمر حول متطلبات تفرضها حاجة التجديد والإصلاحات داخل الحزب من قبيل ما نسب للأمين العام المساعد للمؤتمر الشيخ يحيى الراعي حول مقترح تقدم به يقضي (بأن يتم تغيير جميع الأمناء الساعدين بأخرين متفرغين)، المقترح قوبل بالرفض بعد جدل حوله. وتلتقي اللجنة العامة هذا الأسبوع لرؤساء فروع المؤتمر ومناقشة القضايا التنظيمية للمؤتمر والترتيب لعقد المؤتمر الثامن.

انتصار الأثوري:

"منظمات المدني" استغلت المرأة ولم تدعم تمكينها

■ اتهمت الأمين العام لحركة التغيير والبناء انتصار الأثوري منظمات المجتمع المدني باستغلال المرأة للحصول على الدعم، وفيما نفذت هذه المنظمات أنشطة وبرامج خاصة بالمرأة إلا أنها لم تعمل البتة على دعم المرأة بالذات في الجانب السياسي حسب انتصار الأثوري.. وأكدت الأثوري وهي واحدة من النشاطات في مجال منظمات المجتمع المدني أنها لم تلمس الدعم المطلوب من هذه المنظمات عندما كانت مرشحة في انتخابات المجالس المحلية. وأشارت إلى أن المنظمات التي نشطت من خلالها لم تعمل على دعم المرأة كناضجة ومثقة ومستهدفة لأن تشغل مناصب سياسية وقيادية، بالعكس كانت هذه المنظمات تحرص على تقديم المرأة كهمشة ومظلومة ومقصاة من طرف الرجل. لافتة إلى أن نشاط هذه المنظمات إنما هو لاستغلال الدعم ولتنفيذ أهداف معينة.. وأضافت هي تغزو مجال المرأة في جوانب معينة المرأة كمظلومة ومهمشة المرأة كأمية ومقصاة من قبل الرجل المرأة كمستهدفة من ناحية القبيلة هذا هو الوتر الوحيد الذي تلعب عليه منظمات المجتمع المدني.



عندما كانت مرشحة في انتخابات المجالس المحلية. وأشارت إلى أن المنظمات التي نشطت من خلالها لم تعمل على دعم المرأة كناضجة ومثقة ومستهدفة لأن تشغل مناصب سياسية وقيادية، بالعكس كانت هذه المنظمات تحرص على تقديم المرأة كهمشة ومظلومة ومقصاة من طرف الرجل. لافتة إلى أن نشاط هذه المنظمات إنما هو لاستغلال الدعم ولتنفيذ أهداف معينة.. وأضافت هي تغزو مجال المرأة في جوانب معينة المرأة كمظلومة ومهمشة المرأة كأمية ومقصاة من قبل الرجل المرأة كمستهدفة من ناحية القبيلة هذا هو الوتر الوحيد الذي تلعب عليه منظمات المجتمع المدني.

طالبوها بإصلاحات تنظيمية

شباب الساحات: فجوة بين الخطاب السياسي للأحزاب وممارساتها د. الشرجبي: ثورة الشباب تعبير صريح عن تمردهم على الأحزاب

● انتقد شباب الأحزاب في الساحات واقع أحزابهم وطريقة هذه الأحزاب في التعامل مع قضاياهم، ومع جانب التمكن الذي يرون أن حضور الإيمان به والعمل عليه لا يزال ضعيفاً لدى هذه الأحزاب.. إلا أن الشباب أيضاً على قناعة بأهمية وجدوى الأحزاب في إحداث تحولات يمكن أن تتحقق في الواقع مع الحاجة إلى الإصلاح في داخل الأحزاب.. يرى الدكتور عادل مجاهد الشرجبي أستاذ علم الاجتماع بأن الثورة الشبابية لم تكن «ثورة على النظام فقط بل ثورة ضد البنى والعلاقات الحزبية أيضاً التي شهدت تشوهاً كبيراً خلال العقود الماضية» حسب الشرجبي الذي أكد بأن هذه الثورة شكلت تعبيراً صريحاً عن تمرد الشباب على الأحزاب السياسية.. واستشهد الدكتور الشرجبي ببيان الخامس عشر من يناير ٢٠١١م الذي أصدره القطاع الطلابي للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء، والذي يرى بأنه شكل تمرداً صريحاً على بنية الحزب التقليدية.. وقال إنه في حين كانت النخبة الحزبية ترفع مطالب بإصلاح النظام السياسي وتعتبر عن رغبتها في حوار جاد ومستوول مع الحزب الحاكم طالب الشباب في بيانهم بالثورة على النظام وإسقاطه وقد تضمن معهم شباب الأحزاب الأخرى وشباب التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري بشكل خاص والشباب المستقلون.

وكانت نتائج استطلاع نفذ في الساحات بينت عن أن ٨٢٪ من الشباب المستقلة أراؤهم قيمياً الأحزاب تعييناً إيجابياً فيما قيمها ٨٪ تقيماً سلبياً.. وفي تعليقه على هذه النسبة أوضح الدكتور عادل الشرجبي بأنه على

الرغم من التقييم الإيجابي الذي أبداه الشباب تجاه الأحزاب السياسية إلا أن بعضهم استند في تقييمه للأحزاب على الأدوار المفترضة أو على ما ينبغي أن يكون لا على ما هو كائن فعلاً.. مشيراً إلى أنه في مقابل ٥٢٪ من الشباب الذين يرون أن الأحزاب السياسية تعبر عن تطلعاتهم وعن طموحاتهم وتوجهاتهم فإن ٤٨٪ من الشباب يرون أن الأحزاب السياسية لا تعبر عن تطلعاتهم ولا عن أصواتهم وطموحاتهم. ويعزو هؤلاء عدم تعبير الأحزاب السياسية عن طموحاتهم وتوجهاتهم حسب الدكتور الشرجبي إلى «الفجوة بين الخطاب السياسي للأحزاب وممارساتها الواقعية، أو بين البرامج السياسية للأحزاب وواقع نشاطها السياسي والفعل».

وأشار الدكتور عادل الشرجبي ضمن ورقة عمل حول مطالب وتطلعات الشباب من الأحزاب تضمنت الاستطلاع أيضاً إلى أن بنية «معظم الأحزاب السياسية اليمنية هي أقرب إلى البيروقراطية منها إلى المدنية وعلاقتها الداخلية أقرب إلى التسلسلية منها إلى الديمقراطية. فقد وقعت الأحزاب السياسية اليمنية على المبادرة الخليجية دون أن تشاور مع الشباب في المدنية وعلاقتها الداخلية دون عملية توافق داخلي، وتقصى الشباب والمرأة وباتت النخب الحزبية تشكل طبقة سياسية محترقة».

الاستطلاع بين أن ٨٪ من الشباب المستقلة أراؤهم يتنمون إلى الأحزاب السياسية، وأن المستقلين يشكلون فقط ٤٪ وهي نسبة واقعية جداً حسب الشرجبي، وحوالي ٨٢٪ من الشباب المستقلة أراؤهم يتنمون إلى الأحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة الكبرى (التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي، التنظيم الوحدوي

على مستوى المحافظات حول الحوار الوطني وآلياته وقضاياها.

أوضح القيادي في أحزاب «اللقاء المشترك» محمد الصبري بأن مهمة اللجنة الوزارية برئاسة حورية مشهور هي (التواصل مع الشباب وليست الحوار).. مشيراً إلى (أن تمثيل الشباب في الساحات للتواصل مع اللجنة أو الحوار يحتاج إلى بحث جاد حول الكيفية).

قال القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف السابق



محمد الصبري

دعا ناشطون وسياسيون شباب الأحزاب إلى تطوير أدواتهم السياسية لتفعيل تلك الأحزاب وإيصالها إلى حالة من التوازن السياسي. لافتين في فعالية إلى أن دور الشباب هام في شأن تغيير الأداء السياسي لأحزابهم والإسهام في خلق بعد سياسي جديد في تناول الأحزاب للقضايا الوطنية.

تقوم منظمة «فكر للحوار والدفاع عن الحقوق والحريات» بتنفيذ مشروع استطلاع رأي

مقترحات حوثية لإنجاح الحوار الوطني

●، التقي وفد وزاري قيادات حوثية بصعدة ودعاهم إلى المشاركة في الحوار الوطني.. وأكد وزير الدولة بحكومة الوفاق الوطني حسن أحمد شرف الدين بأن الحوثيين تعاملوا بإيجابية كبيرة مع دعوة المشاركة في الحوار الوطني.. ولفت إلى أن الحوثيين قدموا بعض المقترحات التي يرونها ضرورية لنجاح مؤتمر الحوار من بينها الاعتذار عن الحروب الستة، واعتبار من سقطوا منهم في تلك الحروب شهداء، ومعاملتهم مثل شهداء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد الماضي وشملهم القرار الجمهوري، بالإضافة إلى عدالة تمثيل كافة الأطراف، وأن يتم الحوار تحت إشراف الأمم المتحدة وتكون القرارات الصادرة عن مؤتمر الحوار توافقية.. وقال «لابد من مشاركة كافة الأطراف في اليمن في هذا المؤتمر من أجل رسم المستقبل وإقرار نظام سياسي ودستور جديد وإعلاء لغة التسامح والتصالح من أجل المصلحة العليا للوطن».

محاورة الشباب بشأن المطالب الـ 20

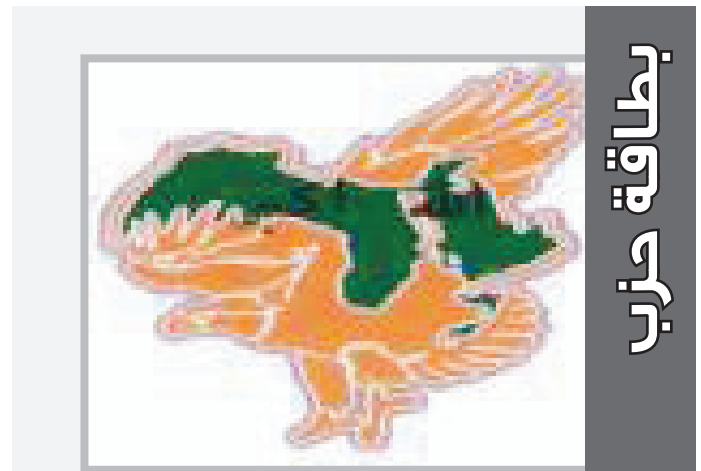


■ أوضح الناطق الرسمي لأحزاب اللقاء المشترك الدكتور عبيد غالب العديني بأن هناك عدداً من الصعوبات التي تواجه انعقاد مؤتمر الحوار.. مشيراً إلى أن «جميع من بعض الأخوان في الحراك لم تحدد موقفها من المشاركة بشكل واضح، كما أن الشباب لديهم مطالب ما تزال بحاجة إلى حوار للتوصل إلى اتفاق معهم، حسب العديني.. وكان شباب الساحات أكدوا في بيان صادر عن اللجنة التنظيمية لشباب الثورة بأنه «من أجل مشاركة فاعلة وبناءة لشباب الثورة في أي حوار وطني قائم سترتب عليه صياغة مستقبل الوطن فإنه لا بد من توافر الظروف الموضوعية لهذه المشاركة لضمان نجاحها وفعاليتها».. وأضاف الشباب «ولذا فإننا نرى من الأهمية بمكان التهيئة للحوار الوطني من خلال تنفيذ مطالب شباب الثورة العاجلة قبل أي حوار يناقش فيه مستقبل اليمن وهذه».. وتضمن البيان مطالب الشباب العنصرين التي يرى سياسيون إلى أهمية محاورة الشباب بشأنها من أجل الاتفاق.

دليل استرشادي يسبق الحوار



■ أكد الدكتور فؤاد الصلاحي أستاذ علم الاجتماع السياسي على ضرورة أن تكون هناك أجدنة يتم الاتفاق على مضمونها قبيل انعقاد مؤتمر الحوار.. وقال «الأصل أن يأتي الحوار وهناك مشروع ما، مشروع موضوعي محايد، مشروع سياسي باق وطني يقرأه المتحاورون من باب الدليل الاسترشادي فلا يمكن أن يأتي الأطراف ليتحاوروا في كلام عام بل يتأوتا يتحاورون حول قضايا محددة من قبيل أولويات الحوار الوطني في المؤتمر القادم هل ستكون القضية الجنوبية هي الأولى أم طبيعة النظام السياسي القادم أم إعادة هيكلة الجيش أم المسألة الاقتصادية أم جميعها لأنه لابد من وجود أجدنة».



تاريخ التأسيس منصف الخمسيات.

- تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شؤون الأحزاب ١٨-١٠-١٩٩٦م.

- تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شؤون الأحزاب في/١٠-٢٢/١٩٩٧م.

- الأمين العام:د/ قاسم سلام سعيد.

- مارس نشاطه الحزبي سرياً حتى عام ١٩٩٠م وبعدها أعلن عن نشاطه كحزب سياسي.

- شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م وحصل على ٧مقاعد من إجمالي مقاعد البرلمان ٣٠١ (بالاشتراك مع حزب

البعث العربي الاشتراكي قبل أن يختلف، وشارك في الانتخابات

النيابية الثانية ولم يحصل على أي مقعد.

- شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على ٣٧٤٥ صوتاً من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٦٠٩٩٦ وبنسبة ٠.٤٪.

- قاطع الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ١٩٩٩م.

- كان هناك حزب واحد بهذا الاسم حتى نهاية عام ١٩٩٤م بعد ذلك التاريخ وبسبب الخلافات بين قيادته تشكل حزب آخر وصارا

حزبين حالياً هما:

أ-حزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن " وحصل على قرار التسجيل لممارسة نشاطه في ٣١ /١٢ /١٩٩٥م.

ب- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي قطر اليمن " وحصل على قرار التسجيل لممارسة النشاط في/ ٢ /١٩٩٧م.

■ ■ ■ أكد «حزب الحق» أنهم «ماضون في عقد المؤتمر العام للحزب لتعزير البناء المؤسسي للحزب ودوره الوطني في الساحة الوطنية».. ودعا الحزب في بيان «وزارة الإعلام للقيام بواجبها في منع انتحال ترويسة صحيفة (الحزب) التي عادت الإصدار منذ ثلاثة أسابيع».

■ ■ ■ قال القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف السابق

■ ■ ■

■ ■ ■

■ ■ ■

■ ■ ■